

تواصل عمليات التشجير في حديقة النصر بمدينة خورمكسر



الذي لعب دورا هاما في توفير التوازن للحفاظ على مواقع التشجير، داعيا جميع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني للوقوف معهم للحفاظ على الشجرة والتصدي لعمليات التخريب التي تحدث في كثير من المواقع من جهات غير معروفة وغير مسؤولة وقد يكونون أفرادا أو جماعات، وكذا الحفاظ على المسطحات الخضراء وشبكات الري التي تكلف ملايين الريالات جراء تخريبها. وهذه المواقع هي متنفسات عامة للمواطنين والفائدة عامة للمواطنين لذلك لا بد من الحفاظ عليها لما لها من أهمية غير عادية في تحسين المناخ وتلطيف الأجواء ولما لها أيضا من فوائد اقتصادية ومالية كثيرة.

الجدير بالذكر أن أعمال التشجير تجرى على قدم وساق في جميع مديريات محافظة عدن .

عدن / سماح ملهي - تصوير/ نجيب القاضي
تواصل في مديرية خورمكسر عمليات التشجير في مختلف الشوارع والجولات حيث تم غرس العديد من الشتلات في أماكن متفرقة من المواقع الخضراء الى جانب الجزر الوسطية والمثلثات وكذلك كورنيش قحطان الشعبي وحديقة النصر لإعادة فتحها للمواطنين مجددا بعد إغلاق دام لأكثر من عشر سنوات.

وفي كلمة للأخ المهندس / حسين الميسري مدير الحدائق والتشجير في المحافظة قال انهم لازالت العملية في البداية حيث تم رفع المخلفات وتنظيف الحديقة وبدؤوا في زراعة السياج والشجيرات وكذا الزهور الملونة من نوع فنكا روزا ومستمر في الأعمال هذه حتى إعادة اللون الأخضر للحديقة، مشيدا بدور المجلس المحلي للمحافظة والمديرية

عتمة...

جمال يقترب من السحر



عوامل عديدة أهلتها لأن تصبح وجهة رئيسية لعشاق جمال الطبيعة

تمتاز بوجود أنواع من الأشجار والنباتات الطبية والعطرية الفريدة

صقر عبد الله ابوحسن

المنطقة بنيت على أنقاض حصون حميرية قديمة مثل حصن «بفاع»، الذي أنشئ على أنقاض حصن حميري قديم، استعملت أحجار الحصن القديم في بناء الحصن الجديد، وعدد آخر من الحصون والقلاع تعود مراحل بناؤها إلى فترات الحملات العثمانية المتعاقبة وعصر الدويلات الإسلامية في اليمن ومن أبرز الحصون حصن «الشرم»، الذي صممت مبانيه تصميمًا هندسيًا فريدًا.

قيلبا، تتكون مديرية عتمة من خمسة مخاليف تعود تسمياتها إلى الحقبة الحميرية «مخلاف السمل، مخلاف رازح، مخلاف بني بحر، مخلاف حمير الوسط، مخلاف سماه»، وتضم هذه المخاليف 57 عزلة و 534 قرية، يقطنها 145284 نسمة، بحسب التعداد السكاني لليمن عام 2004م.

دافعت تلك المحمية عن عذريتها لآلاف السنين، وما زالت، تقاوم زحف الاسمنت بأصرار يشبه إصرار التمسك بالأصالة، وتندقو الحداثة لتصنع خصوصية متفردة، منازل مبنية صبغت بنكهة يمنية ريفية وبمواد طبيعية خالصة. وتتكون «عتمة» من سلاسل جبلية يقل ارتفاعها كلما اتجهنا غرباً حيث تمثل امتداداً للمرتفعات الغربية المتجهة نحو المناطق السهلية الساحلية لليمن، والتي يتراوح ارتفاعها بين 920 - 2800 متر عن مستوى سطح البحر، وقد أكسبها هذا الموقع مناخاً متميزاً يساعد على سقوط الأمطار في فصل الصيف والتي تصل إلى حوالي 800 ملم في العام، اضافة الى ذلك الشلالات والينابيع والغيول المائية المتدفقة على مدار العام، والتي شكلت روافد أساسية لنوادي رماغ، من الشمال والشمال الشرقي لليمن، ووادي زبيد من الغرب والجنوب الغربي.

ولم تقتصر الكنوز على الغطاء النباتي في هذه المحمية، وإنما كشفت دراسات وأبحاث بيولوجية أجرتها فرق متخصصة عن وجود مؤشرات لتوافر معادن عديدة في جبال عتمة أبرزها، الذهب والفضة والحديد.

على مسافة متقاربة من قمم الجبال الشاهقة والطبيعة الهادئة، تطلز عدد من القرى المبعثرة في ثوبها الاخضر، معلنة بذلك تشكيل لوحة بالوان طبيعية تغري من يقترب منها، تلك كانت صورة مختزلة عن منطقة «عتمة»، والتي تعد من أهم المحميات الطبيعية المعلنة في اليمن، جاء اسمها من «العتمة»، بسبب الضباب الكثيف الذي يحيط بها، كطوق يزيد بها ألقا.

«التنوع البيئي والحيوي والمعاليم السياحية الفريدة»، عوامل أهلتها لأن تصبح وجهة رئيسية لعشاق جمال الطبيعة، خصوصا في فصلي الربيع والصيف، وتقع محمية عتمة «البرية»، في محافظة ذمار على بعد 58 كم غربا عن مدينة ذمار وعلى بعد 158 كم جنوب العاصمة صنعاء.

يغطي الثوب الاخضر، نسبة 80 - 90 % من إجمالي المساحة، التي تبلغ حوالي 441 كم 2، حيث تحتل المدرجات الزراعية الجبلية حوالي 50 - 60 % منها، والباقي تغطيه الأعراس والغابات والمراعي الطبيعية والتي تمثل 30 %، تمتاز كذلك بوجود أنواع من الأشجار والنباتات الطبية والعطرية الفريدة، إضافة إلى بعض الحيوانات والطيور النادرة.

وترتفع أدنى نقطة في منطقة عتمة حوالي 920 متراً من سطح البحر، بينما تقع أعلى نقطة على ارتفاع حوالي 2600 متر عن سطح البحر، ويحدها من الشمال ضوران أنس وجبل الشرق ومديرية السلفية التابعة لمحافظة ريمة، ومن الجنوب وصاب العالي «دمار»، ورحاب القفر التابعة اداريا لمحافظة أب، ومن الشرق مغرب عس «دمار»، ومن الغرب السلفية وكسمة «ريمة»، ووصاب العالي.

التفاصيل هنا مختلفة والأشياء الجميلة لا تقاوم إذا جلبت من الطبيعة البكر، فمع امتداد النظر تستنهض فيك اللحظات لهُفة البوح بتفاصيل اللى القادم من نسيمات نسيم عليل، رش بيد فتاة تبتسم في وجه زائريها طوال العام.

وكما تمتاز «عتمة» بسحرها وطبيعتها، تشتهر بقلاعها وحصونها المشيدة على قمم الجبال المعلقة بين اسراب السحاب الماطر، والمعالم المتخمة بتاريخ حافل بالأحداث المتعاقبة منذ مئات السنين، بحسب روايات الأهلالي أن عددا كبيرا من حصون وقلاع



وربما وصلت إلى نقطة التعادل بين الدول المتقدمة والدول النامية بحلول العام 2040 م.

أما العنصر المجهول الكبير في متغيرات الطاقة، فيتمثل بمدى نجاح دول كالصين والهند في استبدال مصادر طاقة متجددة كطائفتي الشمس والرياح بوقودها الأحفوري، مع العلم بأن النمو في مجال الطاقة المتجددة كان هائلاً في السنتين الماضيتين. وأعلنت الصين والهند عن أهداف طموحة، تتمثل في سعيها لتوفير 49 ألف ميغاواط/ساعة من الكهرباء الآتية من طاقتي الشمس والمياه، مع حلول نهاية العام الجاري.

ويرى النقاد أن هذه الأهداف هي بمثابة برنامج عملاق يبتغى منه استحداث الوظائف لإنقاذ شركات تصنيع الألواح الشمسية المبعثرة في البلاد التي كسدت ديوناً ببلاتين الدولارات من مصارف الدولة. وفي المقابل، هناك إشارة إلى جدية مساعي الصين بشأن خفض مستويات اعتمادها على الكهرباء المولدة من الفحم الحجري، وعدم الاقتصار على دعم قطاع الطاقة الشمسية محلياً، إذ أطلق «بنك أوف بكين» أخيراً خطاً ائتمانياً بقيمة 574 مليون دولار لمصلحة شركة «هانهاو سولار وان» المتخصصة في إنتاج ألواح الطاقة الشمسية في كوريا الجنوبية، بهدف تمويل عملية بناء محطات توليد الكهرباء من الشمس في الصين.

الدول النامية تستهلك نحو ثلثي الطاقة العالمية بحلول 2040

البحث عن الصين والهند

والنمى، بواقع الضعف ما بين العامين 2010 و2040. إلا أن ما يزيد المشكلة حدة هو مستويات استهلاك الطاقة للفرد التي يتوقع أن ترتفع في الدول النامية، مع ازدياد ثروتها وتوق مواطنيها لشراء السيارات، واستخدام أجهزة تكييف الهواء، واستعمال أجهزة كهربائية والكترونية متنوعة وغيرها. وتشير توقعات «الإدارة الأميركية لمعلومات الطاقة» إلى أن مستويات استهلاك الطاقة للفرد ستبقى مستقرة في دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، خلال السنوات الثلاثين المقبلة، ولكنها سترتفع بنسبة 46 في المائة في الدولة النامية. وورد في التقرير أنه «في حين تواصل الدول الواقعة خارج نطاق «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» مسار نمو سريع نسبياً، تتمكن هذه الدول أيضاً من إضاق مبالغ إضافية على خدمات مستهلكة للطاقة». وفي المقابل، ثمة أشياء جيدة نسبياً، إذ تفيد التوقعات بأن مستويات استهلاك الطاقة لإجمالي الناتج المحلي ستراجع عالمياً خلال العقد القادم،

واشنطن/متابعات:

يعتبر التحوّل الجاري في مجال الطاقة جغرافياً بمقدار كونه تقنياً. ولعل أوضح المؤشرات على ذلك أنه بحلول العام 2040، تصبح الدول النامية مسؤولة عن 65 في المائة من استهلاك الطاقة العالمي، وفقاً لتقرير صدر أخيراً عن «الإدارة الأميركية لمعلومات الطاقة». ويمثل ما سبق ارتفاعاً عن نسبة 54 في المائة المسجلة خلال العام 2010، فعلى امتداد العقود الثلاثة المقبلة، يتوقع أن ترتفع مستويات استهلاك الطاقة بنسبة سنوية قدرها 2.2 في المائة، في الدول الواقعة خارج نطاق «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية». وعلى نقيض ذلك، تشهد دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، التي تضم الاقتصاديات الغربية الرئيسية في أوروبا، وكندا، وأستراليا، والولايات المتحدة، زيادة في مستويات استهلاك الطاقة بنسبة لا تزيد على 5 في المائة سنوياً، وهو يتماشى نسبياً مع نمو عدد السكان.

الطاقة، ويمثل ما سبق ارتفاعاً عن نسبة 54 في المائة المسجلة خلال العام 2010، فعلى امتداد العقود الثلاثة المقبلة، يتوقع أن ترتفع مستويات استهلاك الطاقة بنسبة سنوية قدرها 2.2 في المائة، في الدول الواقعة خارج نطاق «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية». وعلى نقيض ذلك، تشهد دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، التي تضم الاقتصاديات الغربية الرئيسية في أوروبا، وكندا، وأستراليا، والولايات المتحدة، زيادة في مستويات استهلاك الطاقة بنسبة لا تزيد على 5 في المائة سنوياً، وهو يتماشى نسبياً مع نمو عدد السكان.

